العنف والعولمة، أي مقاربة؟

د/ بن عون بن عتو – جامعة بسيدي بلعباس

مقدمة:

تعتبر ظاهرة العنف، من حيث شمولها لأشكال ومظاهر متعددة، موضوعا جديدا قائما بذاته للدراسة. يحدد بعض المتخصصين في دراسته بداية الاهتمام به إلى التسعينات. وأدرجت ضمن ماصدقه أشكال جديدة لم تكن مدرجة ضمن أشكال ومظاهر العنف، بل كانت معتبر كجزء من الحياة الخاصة، كالمعاملة القاسية والعنيفة اتجاه الأطفال والنساء، داخل البيت، والمدرسة والكتّاب، والمشغل والمخيم، والسجن والثكنة. أضحى العنف ضمن هذا التصور، يشكل انشغالا أساسيا للبحث في مختلف حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ لكونه أصبح ظاهرة عامة، منتشرة بشكل كبير، وبصور أكثر بشاعة، وقسوة. ولذلك يعتبر جورج لبيك، أن الموقع الذي أصبح يحتله العنف في الوقت الراهن، بمختلف أشكاله، لم يكن أكثر أهمية مما هو عليه اليوم. ولكن التفكير في هذه الأشكال، يضع الباحثين أمام عدة مفارقات، تجعل عملية التفكير فيه من الأمور المعقدة. فعلى الرغم من أن موضوع العنف يستولي على اهتمام واسع، إلا أن فهمه في المقابل يكاد يكون منعدما. وأن الإجماع على إدانته، لم يؤدي إلى تقليصه والتقليل من آثاره. ولم يعد العنف يحمل الدلالات والمضامين نفسها التي كانت له قبل بعض العشريات، حيث كانت دراسته تتم بالوقوف على خصوصياته البنيوية من خلال التعرف على أطره الاجتماعية والثقافية التي كانت تبرره وتؤسس لشرعيته، وكان الاتفاق بين المهتمين به حول دلالته التي تشير إلى إيقاع الأذى والألم بالغير عن طريق اللجوء إلى استخدام القوة.

وإذا كان العنف واحد في شكله ومظهره، إلا أنه أصبح يحمل دلالات ومضامين جديدة؛ ولم يعد الباحثون فيه يتحدثون عن مفهوم العنف، بل عن السلوكات العنيفة وعن سياقاتها وتطورها. ولذلك لم يعد بإمكان المقاربات النظرية الكلاسيكية، في العلوم الاجتماعية بشكل عام وعلم الاجتماع بشكل خاص، تفسير تلك المضامين وتلك الدلالات خارج سياقاتها وتطوراتها. وأمام التحولات الكبيرة التي مست الأطر والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والتي أحدثت تغييرات جذرية في حياة الإنسان المعاصر، أصبح الأمر يتطلب مقاربة العنف وفق براديغمات جديدة، مناسبة. والإشكالية المطروحة في هذه الورقة تتناول العلاقة بين العولمة وبين العنف، وتتساءل حول ما إذا كانت المقاربات الكلاسيكية في علم الاجتماع، بشكل خاص صالحة لدراسة العنف في الفترة الراهنة. ولتحليل هذه الإشكالية تقترح الورقة تبرير فرضية أن المقاربات الكلاسيكية لم تعد قادرة على تفسير العنف في عصر العولمة، للأسباب التي تم الإشارة إليها سابقا.

إشكالية مفهوم العنف (من التحديد إلى اللاتحديد):

تدخلت عدت اعتبارات في تحديد مفهوم العنف، وفق صفات معينة أسندت إلى الفعل العنيف، وضمن أطر سوسيو-ثقافية وأنساق قيمية-معيارية، أسست لشرعية العنف ولتبريره، بل لضرورة وجوده، وتتمثل تلك الاعتبارات في :

1)- اعتبار الشرعية المؤسساتية، الاجتماعية والثقافية والسياسية، للعنف الممارس ضد الافراد والجماعات. وتأطيره وتبريره وفق أنساق قيمية ومعيارية، ترجمتها تشريعات وبنيات سلطوية أو اجتماعية أو ثقافية (دينية أو عرفية-تقليدية):

ا)- التشريعات والبنى السلطوية سواء بالنسبة للتجمعات السياسية، التي كانت تقوم دائما على اعتبار العنف المادي، الوسيلة الطبيعية والعادية للسلطة. وتجيز بالتالي للحاكم أن يمارس أبشع أنواع العنف ضد خصومه ومعارضيه. ويخوض الحروب لاعتبارات يقدرها هو، أو كإنجازات شخصية، بالنسبة للتجمعات السياسية القديمة . أما بالنسبة للدولة الحديثة، فإن نشأتها ارتبطت بوضع حد لأشكال العنف الفوضوية، كما تصورها كل من هوبز ولوك. وهي النشأة التي تجد مبررات وجودها في تحقيق ذلك الهدف، من خلال احتكار استعمال العنف، بالصورة التي تعرضها بها نظرية العقد الاجتماعي. كما يقتضي استقرارها واستمرارها، استخدام العنف من أجل تقرير علاقة القيادة بالطاعة. وهي العلاقة التي تفرض سيطرة عدد قليل على الغالبية، بغض النظر عن الأسباب التي تجعل تلك الغالبية، تخضع لسلطة الشخص الذي يحكم، سواء كانت تلك الأسباب قائمة في الخوف، أو الاحترام، أو المنفعة، أو الانتهازية، أو العرف 1. ولذلك يعتبر ماكس فيبر، أن كل دولة إنما تقوم على العنف 2، لأنه إذا لم يوجد سوى بنيات اجتماعية خالية من كل عنف، فإن مفهوم الدولة سيغيب كليا، وسيسود بدلها الفوضى.

ب)- التشريعات والبني العرفية-التقليدية، سواء بالنسبة للقبيلة التي كان العنف –وفق ما ذهب إليه ابن خلدون - أحد سماتها الأساسية، من حيث ارتباطها بالحياة البدوية وبالتوحش، وبعد أهلها عن الحامية، فهم لا يتركون سلاحهم أبدا، ويتفرّدون في القفر والبيداء، فاتصفوا بالبأس والشدة 3. بخلاف أهل الحضر الذين ألقوا جنوبهم على مهاد الراحة والدعة، وانغمسوا في النعيم والترف. ويقتضي التعوّد على سلوك التوحش، الإقدام والاعتداء وسلب أملاك الآخرين. أو بالنسبة للمجموعات البدائية التي ارتبطت بها ظاهرة الحرب باعتبارها إحدى التجليات البارزة للعنف، السمة الثقافية المميزة لها. وهو الأمر الذي بيّنه التراكم الهائل للمادة الإثنوغرافية، التي جمعت من خلال استقصاء الأخبار التاريخية، وروايات المسافرين، وتقارير رجال الدين والعسكر، والتي نظرت إلى الحرب، باعتبارها محرك الحياة الاجتماعية للمجتمعات البدائية 4.

وهو ما جعل علماء الاجتماع والإثنولوجيون، يربطون بين ظاهرة الحرب والحالة البدائية؛ كما ارتبطت بعض مظاهر العنف القاسية بأعراف وتقاليد، لم تكن تكرس احترام الحق الطبيعي للأفراد. أو بالنسبة للأسرة التقليدية الأبوية التي كانت تقوم على سلطة الأب الزجرية والردعية.

ج)- التشريعات والبنى الدينية، سواء تعلق الأمر بالعنف الممارس على الضحية، أثناء عملية تقديم القربان، الذي كان يراد من ورائها -حسب روني جيرار- إلى ضبط العنف داخل المجتمع، ومنع الصراعات الفردية والجماعية، من أن تتحول إلى اقتتال يهدد وحدة وتماسك المجتمع، أو قد يكون الغرض من ذلك العنف المسلط على أحد أفراد المجتمع، ممن تميز ببعض الصفات الحسنة، كالبراءة بالنسبة للأطفال، والجمال بالنسبة للفتيات. وحتى بالنسبة للشعوب التي كانت تقدم قرابين حيوانية حماية لأفرادها-وفق مايذهب إليه روني جيرار- فإنهم كانوا يتخيرون أكثرها شبها بالإنسان 5. ولكن الإنسان كان في مواضع أخرى وسياقات أخرى، يلجا إلى أشكال من أعمال العنف، التي بلغت من القسوة حدودا لامست فيها، الجنون والدناءة والجريمة، على حد توصيف مرسيا إلياد لها 6، لان الأضحية تجد تبريرها لديه في عمل إلهي بدئي، لذلك يعيد الإنسان الأضحية الدموية أو حتى البشرية، عندما يتوجب عليه إنشاء قرية أو معبد أو بيت 7. وسواء تعلق الأمر كذلك بالعنف الذي يلجأ إليه لمحاربة قوى الظلام –وفق المقاربة التي يقسم فيها مرسيا إلياد المجتمعات البدائية والقديمة إلى مجتمعات دينية، تعتقد أنها في ضل المقدس تعيش في عالم النور والكينونة والحقيقة، لان المقدس هو الحقيقي بامتياز 8؛ ومجتمعات أخرى تعيش في عالم الظلام والعماء. وهو ما يفسر الحروب والإبادات التي تعرضت لها الشعوب البدائية أو الأهلية، لأنها كانت بالنسبة لأعدائها شعوبا جاهلة وغريبة ودينها مزيف.

2)- اعتبار فلسفي فكري، حيث كان العنف يجد تبريراته وتفسيراته ضمن التصور الفلسفي للخير والشر. وكان ينظر إلى العنف كقيمة أخلاقية من حيث دلالته على انعدام الخير أو تناقضه معه، وكلما كان الفعل الأخلاقي مشحونا بدلالات الخير كلما كان خيرا وكلما كان مشحونا بدلالات الشر كلما كان لاأخلاقيا، وكان العنف ومظاهره أحد أوجه الشر. وأن نشأة الشر في الفلسفة القديمة ترجع إلى الطبيعة الحيوانية للنفس، والتي يكون منها خلق الكبر والأنفة، وحب الذات اللذان يفسران الصراعات العنيفة بين الناس. أما في الفلسفة الحديثة فقد أرجعت نشأة الشر إلى الميل الفطري الناشئ عن غريزة إنسانية بها يكون حفظ البقاء، وضمن هذه الغاية، يتم تحقيق الرغبة في دفع الشر أو نيل الخير، باصطناع القوة التي تترتب عنها كل أشكال العنف، إذا ما حاد الإنسان عن إتباع القانون الطبيعي، الذي يكفل للجميع العيش في إطار السلم والتعاون.

واستنادا إلى هذه التفسيرات الفلسفية، خاصة تفسيرات باروخ اسبينوزا 9، أسس سيغموند فرويد لرأيه، في تفسير قيام الحروب التي تمثل أشكال قصوى وخطيرة للعنف، فهي تقضي على أرواح البشر، وتضع الإنسان في مواقف لا تشرفه، وتتسبب في إبطال قيم مادية ثمينة جاءت نتيجة للنشاط الإنساني الحضاري و الثقافي 10. وتقيّدا بالأساس الفطري للنزعة العدوانية لدى الإنسان تأسست المقاربات النظرية في علم الاجتماع مع جورج سيمل واخذ عنه لويس كوزر، وفي سياقهما جاءت أفكار داهرندورف رالف، معتبرين أن الصراع وما قد يترتب عنه من عنف، هو عملية ضرورية في تشكيل العلاقات الاجتماعية. واعتبر من طرف تاد غور وجيمس ديفيس وجاك تيلي مورد أو أداة تستخدمه الجماعات والأفراد لتحقيق أهداف معينة.

تندرج هذه الاعتبارات كلها وغيرها، مما يدخل في سياق تبرير العنف، ضمن التحديد الكلاسيكي للعنف، سواء في المعاجم اللغوية العربية، حيث جاء في لسان العرب 11 أن العنف قلة الرفق بالأمر. والعنيف إذا لم يكن رفيقا في أمره ، وأعنف الشيء أخذه بشدة. والرفق من الرأفة، ومن الرحمة، وكلها تدل على عدم الإيذاء المادي أو اللفظي، من حيث دلالة لفظة التعنيف على التوبيخ والتقريع و اللوم. ويقرن ابن منظور العنف بالشرّ، والرفق بالخير، ومن ثم يصبح معنى العنف كل فعل أو قول شديد، من حيث دلالة الشدة على الشر ضد أمر ما؛ أو في المعاجم اللغوية الفرنسية، حيث جاء في معجم ليتري 12 أنّ Violence أو عنف بالعربية، هي صفة من يتصرف بالقوة. وهي القوة المستخدمة ضد شخص أو ضد القانون أو ضد الحريات العامة بالمعنى المادي. وبالمعنى المعنوي: العنف ضد القانون أو ضد نص، معناه إعطاؤه معنى مضاد لروحه. وفي الاستخدام العادي غير المتكلف، كانت تستخدم لفظة عنف لطيف، للدلالة على الإلحاح من أجل دفع شخص إلى القبول أو القيام بأمر ما؛ وهو يرفض قبوله أو القيام به حسب المألوف. ولذلك اعتبر الشر في فلسفة الأخلاق والفلسفة السياسة من الأمور الضرورية أحيانا لإقامة الملك وتقويم التصرفات. واعتبرت الرهبة ضمن هذا الإطار أكثر فعالية من الرحمة.

ولكن التطور الحضاري للإنسان، وتغير الحياة الاجتماعية، وما أدت إليه من تغير في القيم والمعايير الاجتماعية؛ أبرز عدة سلوكيات، باعتبارها عنيفة، ومستهجنة، بل ومخالفة للقوانين، لم يكن منظورا إليها كذلك فيما مضى. وما يلاحظ على المجتمعات الحالية، أنها لا تتوقف عن توسيع تمثلاتها للعنف، وأن عتبات التسامح لديها، تحولت بشكل عكسي مع ذلك التوسيع. وهو الأمر الذي يخالف برأي المتخصصين في ظاهرة العنف، ما ذهب إليه البعض من أن السلوكيات العنيفة، تراجعت بفعل تأثير الحداثة، التي كان العنف يتصور على أساسها، كبقايا من السلوك الهمجي والحيواني. وأنه بقدر ما يغلب منطق الحداثة وقيمها الحضارية، بقدر ما يتراجع العنف، وتضمحل معه القيم

التي كانت تكرسه 13. وبرأي جورج لبيكا فإن السلّم التاريخي للتطور الحضاري يظهر أن السنوات الأولى من الألفية الثالثة، تبرز قمة الحضارة التي بلغتها الإنسانية، ولكنها اقترنت في الوقت نفسه، بانتشار للعنف بشكل ليس له مثيل في القرون الماضية 14. فالتدهور الكبير لأوضاع الحياة، المسجل و الملاحظ في المحيط و في الوسط العائلي غير المندمج، وفي المدرسة غير المتكيفة، وغياب آفاق العمل يحيل إلى الجنوح أو إلى الدعارة. بالإضافة إلى الإهانات اليومية، وإنكار المواطنة، والتمييز العنصري. كل هذه الأوضاع السيئة، تأتي لتشكّل دُمَّلاً abcès، ما تفتأ أن تنفجر على شكل تمرد، ضد ممثلي النظام المقصي (الشرطة وقوات القمع، رجال المطافئ)، أوعلي شكل هدم الرموز المؤسساتية (تخريب البنايات العمومية الخاصة بالرياضة والمدارس، وإحراق السيارات). وهذا ما يصنع مفارقة هذا العصر، الذي يقدم من جهة مظاهر التقدم والتطور الحضاريين، من خلال الكم الهائل المتراكم، من الاكتشافات والاختراعات والثورات العلمية، في كل ميادين البحث بصورة لا نظير لها، ولكنه يعرف من جهة أخرى همجية خطيرة، لاتضاهي في خطورتها حملات الإبعاد والنفي والحروب الاستعمارية، التي عرفها القرن الماضي15.

وأصبح ما يصدق على العنف يشتمل ويندرج ضمن تدرجات تبدأ:

- من السلوكات اللاحضارية إلى المجازر.
- ومن الكلام البذيء إلى الإرهاب.
- ومن الجريمة العاطفية (جريمة الشرف) إلى التعذيب.
- ومن الاعتداء الجنسي على الأطفال إلى الثورة.
- ومن العنف الخاص (الأفراد، المؤسسات الخاصة) إلى العنف العام (عنف الدولة).

ولذلك فأن الموقع الذي أصبح يحتله العنف اليوم، أو بتعبير أصح أشكال العنف، لم تكن أكثر أهمية مما هي عليه اليوم. ومع ذلك فإن التفكير في هذه الأشكال يضعنا – حسب جورج لبيكا- أمام المفارقات 16 التالية:

- أصبح موضوع العنف يكتسب اهتماما واسعا، ولكن فهمه في المقابل يكاد يكون منعدما.
- هناك إجماع على إدانة العنف، ولكن هذه الإدانة لم تؤدي في المقابل إلى تقليصه والتقليل من آثاره.

إن الدراسة السوسيولوجية للعنف، تقتضي تناوله ضمن علاقة أو نسق، لأن حقيقة العنف –وفق ما ينتهي إليه جورج لبيكا- ليست قائمة فقط في استخدام القوة، لأن تعريفه بهذا الشكل هو نقل للمشكل ، وجوهر العنف المتمثل في النسق، مستثنى من كل التعريفات المعجمية. فالعنف ليس مفهوما بل هو ممارسة ملازمة للعلاقات

الاجتماعية 17، وأنه لا يوجد عنف إلا في موقف محدد ضمن إطار تلك العلاقات.

فالعنف مرتبط في ظهوره ووجوده بوضع معين، لأن السياق هو الذي يهيئ للعنف، وبالتالي فإن العنف هو إنتاج ظرفي متعلق بالوضع القائم، ومن هنا جاء متعددا في أشكاله متفاوتا في درجته. ولكن تعدد السياقات وتفاوتها في عالمنا الراهن يطرح بقوة إشكالية مقاربة علم الاجتماع لظاهرة العنف على مستويين:

- المستوى الأول مرتبط بتحديد مفهوم العنف؛ خاصة إذا ماعرفنا أن تحديد المفهوم بالنسبة لأي ظاهرة، شكل بالنسبة لعلماء اجتماع بارزين أمثال دوركايم الخطوة الاولى من خطوات المقاربة النظرية للظاهرة. وشكلت عند ماكس فيبر، من خلال النموذج المثالي الذي يمثل أساس منهج الفهم، أداة توجيه نموذجية مثالية، تساعد على مدى اقتراب أو بعد ظاهرة تاريخية من النموذج المثالي، وبالتالي تحديد خصائصه النمطية 18.

- المستوى الثاني مرتبط بالاهتمام، الذي كانت توليه المقاربات الكلاسيكية في علم الاجتماع لظاهرة العنف، حيث صنفت الأفعال العنيفة استنادا إلى ما تحمله من دلالة نفسية أو اجتماعية وفق صاغه عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز، إلى نمطين 19:

- عنف أداتي، منظورا إليه كمورد يمكن تعبئته لتحقيق أهداف محددة،
- عنف تعبيري، يهدف إلى تبليغ رسالة، يكون مضمونها كافيا وحده لتحديد معناه، بدون الإحالة إلى أية عقلانية-أداتية.

وحول هذين التمييزين انحصرت المقاربات الرئيسية للعنف في علم الاجتماع، فاهتم بعضها بالأفعال العنيفة ضمن الإطار العام للنسق الاجتماعي الذي تنتج فيه، وتفسر استنادا إلى النظرية الوظيفية، وتكون الاحكام الصادرة حولها متعلقة بمدى وظيفيتها، وعقلانيتها. بينما اهتم البعض الآخر بالأفعال العنيف باعتباره حامل لمعنى، ويعبر عن موقف الفرد. وخارج هذين الإطارين النظريين يكون العنف لا مفكر فيه 20. في حين – وفق ما يشير إليه ميشال فيوفيوركا- فإن تصرفات الفاعلين لا تكون في الممارسة اليومية، أشكالا سوسيولوجية خالصة يمكن إحالتها إلى أحد النمطين السابقين؛ بل هي أفعال مركبة، أو أفعال أخرى تبدو لا معقولة أو مجانية، لا يمكن تبريرها علميا أو عقلانيا أو طبيعيا، كالإبادات الجماعية، والعنف العبثي، أو عديم الجدوى مثل العنف النازي 21، وعنف الجماعات الإرهابية الذي بلغ حدا من البشاعة لا يمكن تبريرها 22. وأشكال التعذيب المهينة في المعتقلات السرية. وهو ما يجعل تلك المقاربات على أهميتها ناقصة، فهي لا تساعدنا –وفق ما ينتهي إليه ميشال

فيوفيوركا – لأنها تتغاض عن بعض مظاهر العنف التي تبدو كبقايا أو كتصرفات بلا قيمة 23.

ولذلك أصبح الإشكال الذي تطرحه دراسة ظاهرة العنف في الوقت الراهن، أن تلك المقاربات لم تعد تستجيب للأطر الإبستيمولوجية الكلاسيكية المعروفة في فلسفة العلم، وذلك بالنظر إلى:

- نظام العولمة، الذي يشكل أعلى المراحل التي بلغها النظام الرأسمالي، بعد مرحلة الإمبريالية، الذي يجد دلالته في توسعه الكوكبي، من خلال الانتقال الحر للبضائع، والأموال، وأعطيت الأولوية فيه للاستهلاك، بإشراف المؤسسات العولمية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والمنظمة الحرة للتجارة ، وهي منظمات متشابكة ومتداخلة مع بعضها، اتخذت كأدوات لإخضاع اقتصاديات الدول لزمنية البورصة، وبالتالي للفوضى الدائمة لقوانين السوق، والضغط عليها وتقييد سياستها بلعبة الأقدار الخارجية، ووضعها تحت المراقبة، أو احتلالها. وتصنع الإيديولوجيات لشرعنة هيمنتها بما يتفق ومصالحها. كما تعمل أيضا على التنويع بين المطالب الحقوقية (حقوق الإنسان، القانون الدولي، دولة القانون، قانون حماية الأقليات) إلى الخطاب الصليبي المتعلق بمحور الخير ومحور الشر، إلى صدام الحضارات.

- تغيّر دلالات العنف، الذي لم يعد يقتصر على مظاهر العنف المادي أو الظاهر أو الدموي، القابل للوصف، والقياس والتقييم إحصائيا. وهو الوجه الذي تدقّ له نواقيس الخطر، وتوضع له العقوبات الشديدة، ويستدعى لدراسته جموع علماء النفس، الاجتماع، التربية، الإجرام، رجال القانون، الأطباء، والمحترفون المتخصصون في استتباب الأمن. بل أصبح يشمل كذلك مظاهر العنف الأصم، الذي يحظى بكل ذلك الاهتمام، ولا بكل هذه تلك التعبئة الأخلاقية؛ وهو العنف المتمثل في حوادث العمل، المظاهرات، أو الإضرابات، التي يتم السيطرة عليها بسرعة، وتمر بدون لفت الانتباه إليها، لسلميتها، والتزامها بالنظام، وبمعنى آخر لكونها لا عنيفة. ولكنها في الحقيقة أكثر تعبيرا عن العنف الممارس ضد أصحابها، لأنها تكشف عن علاقات الاستغلال الموجودة في كل التشكيلات الاقتصادية- الاجتماعية. لأن خضوع العمل لرأس المال، يكرس التفرقة بين الأغنياء والفقراء وبين المهيمنين والمهيمن عليهم، ويقيم اللامساواة؛ على المستوى الوطني، من خلال الصراع السياسي، وهو صراع طبقي في حقيقته. ومن خلال المنافسة والاستعمار والحروب على المستوى الدولي. واليوم أخذ التحكم في دواليب الاقتصاد أوجها عدة: سياسية، دبلوماسية، ثقافية، علمية، إيديولوجية وكذلك إعلامية. ويصف جورج لبيكا العنف الراهن بأنه عنف نسقي-بنيوي 24، لأنه متداخل مع الآليات القاسية لسوق العمل، والسوق المدرسي، والعنصرية، لأنه يخضع لنظام الأشياء القائم، هو نظام المهيمن الذي يريد للأشياء أن تبدو مفروضة بشكل قدري.

- تعقد الظاهرة السياسية في القرن 21، والذي اصبح يتميز بغياب الحدود التي تهيكل الفضاء السياسي، أو بإعادة رسم تلك الحدود: السياساتية الثقافية، والجيو-سياسية. والذي نتج عنه تراجع فكرة الثورة، التي فقدت مضاءها حسب ما يذهب إليه إيتيان باليبار25. وأصبح وجودها كالطيف/الشبح، لكونها لم تعد ترتبط بإستراتيجيات أو أشكال من التنظيمات المحددة. بل ارتبطت السياسة بالوسط الاقتصادي، وأصبح العنف المتولد عن ذلك الارتباط يتميز بتعميمه ونسقيته. ويتضمن هذا العنف خصوصيات، تتمثل في مضادات الثورة الوقائية، أو إضعاف القوى الثورية باستخدام الوسائل القمعية.

العنف والعولمة (الدلالات والابعاد):

إن التحولات التي حصلت منذ الثمانينات، كانت من الضخامة، إلى حد جعلت السوسيولوجيين يفكرون في اقتراح تسمية للمرحلة الراهنة، والتفكير في براديغيم جديد لمقاربة ظاهرة العنف، لكونه أصبح يشكل انشغالا أساسيا للإنسانية. وقد مست تلك التحولات:

- النظام الدولي: خضع النظام الدولي لتأثيرين كبيرين، بدأت بوادر التأثير الأول في الظهور مع نهاية الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتي، الذي كان يشكل قطباً يحافظ على موازين القوى في العالم. وكانت مقاربة العنف تتم في إطار ذلك النظام، من خلال صراع الفاعلين وفق المقاربة التي تصورها توماس شيلنغ، في كتابه استراتيجية الصراع، استنادا إلى ما سماه بموقف الردع الذي يستلزم الصراع فيه وجود جماعات المصالح. حيث يجمع هذا الإطار النظري للدراسة، بين موقف الصراع الذي يتواجه فيه الفاعلون بمصالح متعارضة، وبالتالي إمكانية مراقبة العنف. وموقف المفاوضات، التي يتقاسم فيها الفاعلون مصالح مشتركة، وتوظف أسلحة استراتيجية (السلاح النووي مثلا) كرادع أساسي لمراقبة العنف، وحصر نطاقه. وكان اللجوء إليه يدخل ضمن إستراتيجية معينة. ومع نهاية الحرب الباردة، لم يعد للردع النووي الدلالة نفسها التي كانت له. ولا يمكن بالتالي التفكير فيه اليوم وفق تلك الدلالة التي تحددت بعالم ثنائي الأقطاب، تهيكلت وفقه العلاقات بين الدول. وكان العامل النووي يشكل رمز المخاطرة الكبرى، التي يمكن أن تهدد موازين القوى الدولية (أزمة كوبا، كروتشوف- كندي في الستينات مثلا). و في الوضع الراهن، أصبح يخشى من أن يصبح الردع النووي والكيميائي، خارج المراقبة. وتنامت بالتالي المخاوف من امتلاك الجماعات المسلحة، والجماعات الإرهابية لتلك الأسلحة. كما أدى ذلك إلى ظهور النزاعات المسلحة ذات الدواعي العرقية، والحدودية، في يوغسلافيا (الصرب، البوسنة)، رواندا. بينما تمثل التأثير الثاني، بشكل كبير في العولمة الاقتصادية، التي تشير إلى أن الاقتصاديات الوطنية، أضحت مترابطة فيما بينها، وأن نمو التبادلات

يفوق نمو الإنتاج، وتقوم كذلك على تحرير أسواق الاستثمارات، وتنقل رؤوس الأموال، والتطور التكنولوجي.

وترتبط العولمة بالنظام الاقتصادي النيوليبرالي، الذي أصبح يرتبط هو بدوره بالعنف بشكل لزومي، لكونه يغذي وينمي الفوارق الطبقية، والتهميش الاجتماعي والفقر؛ ذلك أن المراهنة على التبادلات على حساب الإنتاج، أثر على عالم الشغل، وانعكس على العمال الذين أصبح يتم التخلي عنهم. غير أن تأثير عولمة الاقتصاد، الذي أخضع الثقافة للتعاملات الاقتصادية وتعامل معها كسلعة، أدى إلى التحريض على ظهور الانتماءات الثقافية والهوياتية، والدفاع عنها ضد النموذج الثقافي العالمي الواحد. وهو ما أدى إلى انتشار مظاهر للعنف لم تكن معروفة. وتجلت أبعاد العولمة اقتصاديا في تحديد معيار الانتماء إلى المجموعات الدولية الأكثر غنى (الشمال)، وأخرى (الجنوب) فقيرة، وسياسيا في تحديد معيار الانتماء إلى محور الشر ومحور الخير. لقد أدت العولمة إلى تنامي مظاهر الفقر والتهميش والتمييز العنصري والاجتماعي التي أصبحت تسير بالتوازي مع بروز تفتت الهويات الثقافية للمهاجرين: العرقية، وما يتبع هذه الظواهر من عنف ولا أمن داخل الدول والمدن. فظهرت الإثنيات الجديدة التي كانت مقموعة، تطالب بأن يعترف بها؛ وهو ما قد يؤدي - برأي صمويل هنتنغتون - إلى صدامها وصراعها مع الهويات المهيمنة.

- الدولة الوطنية: تقرن الفلسفة والسوسيولوجيا الكلاسيكيتين بين الدولة والعنف. وضمن هذا الإطار، يعتبر ماكس فيبر، أن تحديد الدولة لا يمكن أن يكون بمعزل عن الأداة الأساسية الخاصة بها، ألا وهي العنف 26، واعتبارها بالتالي الصيغة السياسية المستخدمة والمراقبة للعنف، والمانعة له خارج حقلها. ولكن هذه الخاصية، فقدت بعضا من أساسها وشرعيتها، مع انبثاق العولمة كنظام دولي جديد؛ حيث أصبحت فيه الأولوية للانفتاح، وتنقل البشر والبضائع ورؤوس الأموال بكل حرية. وأضحى استخدام الدولة للعنف، خاضعا بدوره لرقابة الدول الكبرى والمنظمات الإنسانية اللاحكومية، المتبنية والمدافعة عن حقوق الإنسان. وأصبحت القناعة المنتشرة بشكل كبير، أن كل شكل من أشكال العنف الممارس على المحكومين، يجب أن يكون مستبعدا. لأن فرض الأمور على المواطنين بالعنف، هو شيء ممقوت حتى وإن كان الهدف من وراء ذلك هو إصلاح التجاوزات.

وتحت تأثير هذا الوضع، أخذت الدول تمارس العنف اللاشرعي، المنافي لخطابها الرسمي، مثلما هو الأمر عند الدول الديمقراطية،فتلجأ إلى أساليب من العنف غير شرعية، (التعذيب، الاختطاف، الاغتيال، المعتقلات السرية، تجاوزات الأجهزة الأمنية). ولكن عدم احترام الدولة لمبادئ الشرعية القانونية والعقلانية، وإخلالها بمبادئ ممارسة الحكامة الرشيدة، أدى ويؤدي إلى عنف مضاد، وجد تعبيراته في كثير من الدول في الحروب الاهلية أو حروب الإثنيات (رواندا، صربيا، الشيشان). ومما

أدى إلى هذا الشكل من الممارسة اللاشرعية للعنف، التفتت الثقافي الذي ساهم في تكريس ضعف دولة الحديثة، حيث أصبح من الأمور الصعبة تسيير صيغة الدولة الأمة. فلم يعد من السهل على الدولة – كما في السابق- المطالبة باحتكار الهوية الثقافية للأشخاص/ الجماعات وتوحيدها تحت مفهوم الأمة، بل ظهرت هويات أخرى تطالب بالاعتراف بها. وهو ما قد يؤدي إلى ما أسماه صموئيل هنتنغتون بصراع الحضارات/ الثقافات، حيث ارتبطت المطالب الاحتجاجية (الاجتماعية والثقافية والسياسية) بالمجموعات الاثنية، وهو الارتباط الذي تولد عن عولمة الليبرالية والذي تسبب في قيام حروب، قد تتسبب في تقهقر وتراجع اقتصاد وثقافة الإنسانية. وأن حضارات وثقافات العالم في ظل هذا النظام الجديد، لا تتجه نحو التوافق والتشابه، على النحو الذي تنبأ به فرنسيس فوكوياما، بل هي تتجه نحو التمايز والتنافر الثقافي، الذي يحركه الصراع؛ فتقسيم العالم القائم على الحرب الباردة قد انتهى، ولكن انقسامات البشرية على أساس العرق والدين والحضارة، تضل قائمة وتفرخ صراعات جديدة 27.

ولذلك لم تعد لا الإيديولوجية ولا الاقتصاد في هذا العالم الجديد، هما المنبعان الأساسيان للصراع والحروب، بل الثقافات. وسيقع الصدام بين الثقافات والحضارات على مستويين 28:

- مستوى الميكرو، بين جماعات التخوم على طول حدود الهوة الفاصلة بين الحضارات، وهو الصراع الذي سيأخذ أشكالا عنيفة.
- مستوى الماكرو، بين الدول صاحبة الحضارات المختلفة التي لن تتنافس فقط تتنافس للاستحواذ على القوة الاقتصادية والعسكرية، بل ستتنافس كذلك في ترويج قيمها الدينية والثقافية. ووفق هذا المنطق فإن الصدام بين الحضارات سيحل كشكل كوني مهيمن على كافة أشكال الصدامات الأخرى. وتصبح معه الثقة والصداقة عملة نادرة 29 .

أدى هذا الوضع إلى غياب الأطر الشرعية، التي كانت تشرف عليها الدولة الوطنية لتبرير اللجوء إلى العنف: القانونية، الثقافية، الوطنية والإيديولوجية، وهو ما جعل مقولة العنف محورية حاليا، أكثر مما كانت عليه فيما سبق، للتفكير في مضمونها، وشكلها. ولذلك فإن الدولة الحديثة، اليوم تبدو ضعيفة أو في طريقها إلى الضعف، عندما يتعلق الأمر بكونها إنتاج غربي صرف، بينما هي دكتاتورية، وفاسدة، وغير فعالة، وغير شرعية أو ناقصة الشرعية، عندما يتعلق الأمر بالدولة كتنظيم مستعار أو مستورد 30. وأمام هذا الضعف، أصبح المختصون في سوسيولوجيا الدولة والعلوم السياسية، يتحدثون عن عطل الدولة، هذا العطل الذي أصبح يشكل عامل لا أمن

بالنسبة للكرة الأرضية. «فالسؤال الأول – حسب فيليب دولما - المتعلق بالأمن اليوم، ليس هو طموح القوى الكبرى، بل عطل الدول» 31.

التحولات الاجتماعية: ارتبطت التحولات الاجتماعية بالتحولات الاقتصادية الكبرى، التي جلبتها العولمة والتي ترتب عنها، ففقدان الدولة لسيطرتها على النشاط الاقتصادي الكلاسيكي، وظهور تدهور اجتماعي، وجد تعبيراته في تراجع الحركة العمالية كفاعل أساسي، ترتب عنه غياب علاقات الإنتاج التي كانت تميز عنف الستينات والسبعينات، والتي أدت إلى غياب الخصوصيات البنيوية لذلك العنف، الذي كان يندرج ضمن الصراع الطبقي، بينما لم يعد هناك صراع ضد الاستغلال، أو ضد الطبقة المهيمنة اقتصاديا وسياسيا في المرحلة الجديدة. إن ما أصبح يميز الوضع الاجتماعي-الاقتصادي اليوم بالنسبة للعمال، هو اللاعلاقات الاجتماعية، وغياب العلاقات الصراعية، الاستبعاد الاجتماعي المشحون بالاحتقار الثقافي أو العنصري، الذي يغذي اليوم في العالم كله مشاعر الكراهية، ويحرض على العنف. ولم يعد للعنف فاعلون يتبنونه نظريا وإيديولوجيا، مثلما كان عليه الحال في الخمسينات والستينات والسبعينات، من القرن العشرين مع الحركات التحررية، اليسارية واليمينية. وهو ما كان يجعل العنف آنذاك مفهوما ومبررا من طرف المثقفين أو بعضهم وقابلا للتفسير. فانتشرت البطالة، التهميش، الإقصاء، الفوارق الطبقية، ضعف التنظيمات النقابية.

الفردانية المعاصرة: يتحدد تصور الفردانية المعاصرة بمحددين، يتمثل الأول في انخراط الفرد في الحداثة، وفيما تقدمه وتعد به من خلال وسائل الإعلام. والحث على الاستهلاك واسع النطاق، والذي أصبح يشكل مظهر من مظاهر العولمة. المحدد الثاني: يتمثل في رغبة الفرد في الاعتراف به كشخص له وجوده الخاص به، لا يكون مرتبطا ولا تابعا فيه بشكل قهري، بأدوار أو أنساق معيارية ما؛ محتفظا باستقلاليته وحريته، في الانتماء أو عدم الانتماء إلى جماعة ما. ولكن هذين المحددين، يصطدمان بالواقع الذي لم يعد يخضع للعقلانية الحديثة، لأن من النتائج التي تترتب عن تلك الفردانية من الناحية الاجتماعية والثقافية، فقدان الانسجام داخل الكيان الاجتماعي32 ، والانحلال من سلطة مؤسسات ذلك الكيان. وتصبح الإشكالية المطروحة بالنسبة للفرد، لا تتعلق بالكيفية التي يمكن للفرد أن يكتشف من خلالها نفسه، في وضع اجتماعي جديد، بل كيف يمكن له أن يحقق ذاته خارج الأطر الاجتماعية والثقافية التي يعتبرها معيقة لفرديته ومعيقة لحريته؟ وتصور الفردانية بهذا الشكل الذي يروج له العقل التلفازي حسب تعبير المرحوم محمد أركون والذي يستعيره من جاك دريدا، لا يخلص الفرد من حيرته بل يزيد منها؛ لأن التعود على وضع الشيء المتحد والجماعي، كأمر مناهض مخاصم للفرد يؤدي إلى استمرار الحيرة وعدم اليقين استمرارا ملحا33. ومن نتائج ذلك على الفرد من الناحية الاقتصادية اصطدام رغبته بسلطة المؤسسات

المالية والصناعية الرأسمالية الكبرى، التي أصبحت لا تخضع سوى لسلطة السوق ورأس المال. ولذلك قد يجد الفرد نفسه بطّالا ومهمشا، لأن وحدة الإنتاج التي يشتغل فيها لا تدر أرباحا كبيرة لأصحابها، أو لأن قوانين الضرائب، لا ترضي جشع أصحاب رؤوس الأموال، في هذا البلد أو ذاك فيتمّ غلقها.

كما تصطدم رغبة الفرد بإيديولوجية الجماعات الإثنية والثقافية أوالدينية، فيجد نفسه مقصى، أو مواجه بعنف شديد. وهو ما يعني أن العنف، يمكن أن يأخذ أبعادا وأشكالا قاسية من الوحشية والمعاناة، وبدون حدود في علاقته برغبة محرومة، من الاستفادة من ثمار العولمة. وبدون أن تكون للفرد كذلك القدرة على استخدامه، كمورد للوصول إلى غايات معينة، بل كرد فعل أدت إليه المعاناة، يكون موجها بشكل مباشر أو غير مباشر نحو الذات أو نحو المؤسسات. وهو ما توصل إليه التقرير الذي تقدم به مجموعة من المتخصصين في العلوم الاجتماعية إلى وزير المدينة الفرنسي المنتدب كلود برتولون 34، حيث ربط التقرير بين العنف والمعاناة؛ وجعل من الأول مؤشر على وجود الثاني، معتبرا أن العنف غالبا ما يكون جواب من لا يستطيع أن ينضوي ضمن علاقة اجتماعية تفاعلية. وهو ما يعني أن عنف الأفراد يكون خارج الأطر، والأجندات الاجتماعية والثقافية، وهو ما يجعلها – حسب فيوفيوركا 35-، قريبة من السلوكات اللامحددة الناتجة عن حنق صاحبها، لعدم الاعتراف به 36، أو لشعوره بالظلم، اللذان يمنعانه من أن يصبح فردا مندمجا اجتماعيا، متمتعا بكامل الحقوق المخولة له دستوريا 37. هذه السلوكات التي يمكن لها أن تصبح معذبة لصاحبها، أو مهدمة للذات وللمؤسسات، من خلال هياكلها ورموزها المادية. إن العنف المتصور هنا، هو إما سلوك يلجأ إليه الفرد للبحث عن معنى أو إنتاج معنى، من خلال تحقيق الذات، وهو ما كانت تكفله الثقافة ومؤسساتها؛ أو هو تعبير عن نداء لذات يائسة أو بائسة، وبالتالي تعبير عن رفض للاستمرار في حياة أصبح الفرد فيها مقصى ومهمشا، أو ربما هو تعبير عن كليهما.

لقد تحول الفاعل في إطار التحولات الكبرى التي خضع لها العالم، إلى أدنى من الحدود الذاتية والشخصية. وأصبحت العولمة تمثل نظاما يرمز لصيرورة كوكبية، أثرت بشكل كبير على العلاقات الاجتماعية والسياسية والنظم الثقافية، وجعلتها تفقد تكاملها واندماجها، فظهرت أشكال من العنف لا تستجيب للمقاييس و الأطر والمرجعيات التقليدية التي كانت معروفة.

ولذلك تتطلب مقاربة العنف، وفق ما انتهت إليه الأبحاث الراهنة لظاهرة العنف وما يرتبط بها براديغما جديد، . ويقترح ميشال فيوفيوركا دراسة سوسيولوجية تحليلية ضمن منهجيتين:

- تتمثل الأولى في تحليل ظاهرة العنف على ضوء كل مستوى من المستويات التي مستها التغيرات الجذرية على حدة.
- وتتمثل الثانية في مقاربة تلك المستويات في تداخلاتها وكليتها.
لأنه لا يوجد علم اجتماع متكامل للعنف، يمكن أن يقترح نظرية موحدة ومرضية، تتيح مقاربة مستويات الفرد والمجتمع والدولة ونظام العلاقات الدولية في الوقت الراهن. ودور سوسيولوجيا العنف حاليا، هو أن تبرز الوسائط الغائبة، وهل هي مخفية لأنها غير مفهومة أم متجاهلة أم أنها غير موجودة؟ وأن دورها يتمثل كذلك إبراز كيف أن العنف المعاصر، يتجدد في إدراكاته الذاتية مثلما يتجدد في واقعه التاريخي. ولذلك فإن النظرية الجديدة للعنف، لا يجب أن تتبنى المفاهيم نفسها، التي قاربت بها النظريات الكلاسيكية للعنف في عالم مزدوج الأقطاب، و كان اقتصاده يتيح التفكير مباشرة في العلاقات الدولية وفق مصطلحات الهيمنة، الاستغلال والحداثة. بل يجب مقاربة العنف في أشكاله ومظاهره ومضامينه الجديدة، من خلاله مقاربة كلية من جهة، لأنها تحيل إلى ظواهر كوكبية، وكذا مقاربة محلية وجزئية من جهة أخرى.

خاتمة:

نخلص في نهاية هذه الورقة إلى أن ظاهرة ملازمة للإنسان والمجتمعات. وهو متعدد الاشكال والمظاهر، فهناك عنف الافراد وعنف الجماعات وعنف المؤسسات وعنف الدول. وهو كذلك متعدد الأهداف، لأنه لم ينظر إليه فقط كسلوكات منافية لطبيعة الاجتماع الإنساني، وهادمة له، بل وكذلك كأداة لحماية الجماعة، وتماسك الحياة الاجتماعية واستمرار الدول؛ وفق المفهوم الكلاسيكيي الذي كان يحصره في استخدام القوة من أجل إلحاق الضرر، وبالتالي الزجر والردع والانتقام. ولكن التحولات الإقتصادية والسياسية، أدت إلى تغير دلالات العنف، ففي الوقت الذي كان يعتقد فيه أن تقدم الإنسان في الحضارة، سيؤدي حتما إلى تراجع مظاهر الهمجية، كشف الواقع المعاش الذي أفضت إليه العولمة، عن عكس ما كان يتوقع، حيث تبين أن الدول التي تستثمر ملايير الدولارات، في صناعة حاملات الطائرات النووية، وبناء ناطحات السحاب وتغزو الفضاء، هي نفسها التي ترتفع ليها نسب البطالة والجريمة والانتحار. وهي نفسها الدول التي جعلت من الحروب استمرار لسياستها الخارجية. ولم تعد قواعد الهيمنة قائمة في المبادئ السياسية، التي تحددها موازين القوى. بل اصبحت قائمة في الاقتصاد الذي أصبحت تتحكم في دواليبه عدة عوامل سياسية، دبلوماسية، ثقافية، علمية، إيديولوجية وكذلك إعلامية. وهو ما طرح إشكالية العنف في صوره ومظاهره الجديدة، التي لم تعد النظرية الكلاسيكية كافية لمقاربته علميا ومنهجيا. وهو ما يتطلب حسب المهتمين به البحث عن براديغمات جديدة وأدوات فنية مختلفة ومناسبة للظاهرة.

المراجع والإحالات:

-1 فروند جوليان: علم الاجتماع عند ماكس فيبر، (ترجمة: تيسير شيخ الأرض)، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976، ص209.

2- Weber Max : le savant et le politique, Edts ENAG,1991, p 52

3- ابن خلدون عبد الرحمن: المقدمة،الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ص 170

4- بيار كلاستر: أثريات العنف أو الحرب في المجتمعات البدائية، (ضمن كتاب: أصل العنف والدولة،(تجمة: علي حرب)، دار الحداثة، بيروت، ص ص 81-125

5 -René Gérard : la violence et le sacré, Edts Bernard Grasset, Paris, 1972, p 15

6- إلياد مرسيا: المقدس والمدنس، (ترجمة:عبد الهادي عباس) در دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1988، ص80

7- مرجع نفسه، ص78

8- مرجع نفسه، ص74

9- ويل ديورانت: قصة الفلسفة الحديثة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1967

10 - Freud Sigmund & Einstein Albert : pourquoit la guerre ? document produit en version numérique par Vincent Magos, collection : "Les classiques des sciences sociales"
Site web : http ://classiques.uqac.ca/

11- ابن منضور جمال الدين محمد: لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1996 ، ج 9، ص 256

12- Littré Emile : dictionnaire de la langue française, librairie Hachette, Paris, T 4

13- Voir, Norbert Elias : la civilisation des mœurs, Edts Calmann-Levy, Paris, 1973.

- " " : la dynamique de l'occident, Edts Calmann-Levy, Paris, 1975.

- Chesnais Jean-Claud : histoire de la violence, Edts Robert Laffont, Paris, 1981.

- Muchembled Robert : Une histoire de la violence, de la fin du moyen âge à nos jours,Edts le Seuil, Paris, 2008.

14- George Labica: La violence? Quelle violence? 2005 article (en ligne) site web: http://labica.lahaine.org.

15- George Labica: Rendre son acuité au concept de Révolution, 2003, article (en ligne) site web: http://labica.lahaine.org.

16- George Labica: Pour une théorie de la violence, conférence donnée à la Sorbonne le 12/01/2008 et réécrite pour la présentation du livre: théorie de la violencearticle (en ligne) site web: http://labica.lahaine.org

17- لبيكا جورج وجيرار بن سوسان (تحت إشراف): معجم الماركسية النقدي، دار محمد علي للنشر، صفاقس، ودار الفارابي، بيروت. ص 958

18- Weber Max : Sociologie des religions, (textes réunis, traduits et présentés par Grossein Jean-pierre), Edts Gallimard, paris, 1996, p 411
19- Wieviorka Michel : La Violence, Hachette, paris 2005, p 204

20- ibid, p 204
21- ibid, p 209
22- Voir Moussaoui Abderrahmane: de la violence en Algérie, Edts Barzakh, Alger, 2006
23- op cit, p 213
24- George Labica: Pour une théorie de la violence
25- Balibar Etienne : guerre imperiale, guerre sociale, communication présenté au colloque (Marx internationale IV) Université de Paris X, octobre 2004, publiée sur http://ciepfc.rhapsodyk.net/
26- Weber Max : op cit,
27- صمويل هانتنغتن: صدام الحضارات،(ترجمة : طلعت الشايب)، نسخة إلكترونية مصورة عن النسخة الأصلية الطبعة PDFBooks.net/vb
الثانية، 1999، ص110
28- صمويل هانتنغتن: الإسلام والغرب، آفاق الصراع، (ترجمة مجدي شرشر)، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1995، ص20
29- صمويل هانتنغتن: صدام الحضارات، ص336
30- Wieviorka Michel : Le nouveau paradigme de la violence (partie 1), Revue Culture et conflit, N° 29-30, automne-hiver 1998.

31Cité par Wieviorka Michel : ibid(partie 3)

32- ديوي جون: الفردية قديما وحديثا،(ترجمة: خيري حماد)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1960، ص 78.
33- مرجع نفسه، ص78.
34- collectif (rapport) : souffrances et violences à l'adolescence, rapport remis à Claude Bartolone, ministre délégué à la ville, novembre 2000.
35- Wieviorka Michel : op cit partie 3
36- Voir op cit
37- Wieviorka Michel : op cit, partie 3